الغانم يهنئ نظيره في بوتسوانا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مؤخرا ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية بوتسوانا فاندو تومبولا تشاها سكيليماني، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

على البلدية إزالة جميع العوائق والتجاوزات على أملاك الدولة

المضف: هل تتولى شركات خاصة التفتيش في المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية؟

رياض عواد

أعلن النائب عبدالله المضف عن توجيهه 4 أسئلة إلى كل من وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، نصت على ما يلي:

سؤال إلى وزير التعليم العالي

حرصا منا على مبدأ الشفافية وسعيا وراء الحفاظ على سمعة مؤسسات الدولة وثقة المواطنين بها وبناء على ما وردني من معلومات تفيد بأن أحد المستشارين لدى مجلس الجامعات الخاصة نسخ جميع الملفات المتعلقة بالاعتراف الأكاديمي للجامعات الخاصة وميزانياتها وهويات الطلبة المنتسبين لها وعدد من البيانات المختلفة وأن لجنة تحقيق تشكلت مع المستشار أو لجنة لتقصي الحقائق، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المسمى الرسمي للمستشار المشار إليه أعلاه؟ وما تاريخ تعيينه؟ وما الدور الوظيفي المناط به؟

2 – ما حقيقة هذه الاتهامات؟ وما نتائج لجنة التحقيق معه؟

3 – من أعضاء لجنة التحقيق؟ وما مسماهم الوظيفي؟

4 – ما مبرر نسخ المستشار لتلك المعلومات والبيانات؟

5 – هل ستُحال القضية إلى النيابة العامة أم فعلا سيكتفى باستقالة المستشار من منصبه؟

6 – في حال الاكتفاء بالاستقالة، ما المسوغ القانوني لذلك؟ وما مبرر عدم إحالة القضية للنيابة العامة؟

7 – هل تأكدتم من استرجاع جميع المعلومات والبيانات المنسوخة وعدم تسريبها؟

8 – هل سيُجرى تحقيق مع الموظفين الذين اكتشفوا حادثة نسخ الملفات المتعلقة بالاعتراف الأكاديمي للجامعات الخاصة؟

ووجه سؤالا إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

لما كانت خطوط الاتصالات الصادرة من الشركات المشغلة تُعد بمثابة هوية تكنولوجيا مرتبطة باسم صاحبها سواء كان شخصيا أو مؤسسة أو شركة، وإذ إن انتشار العدد الكبير من هذه الخطوط من دون بيانات متعلقة بمالكها جعلها أحد المصادر الأساسية لتسهيل ارتكاب الجرائم واستغلالها من تجار المخدرات والخمور وغيرهم.

ولما كان للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات دور رقابي حول توزيع وبيع هذه الخطوط والرقابة على قانونية وضعها، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

عبدالله المضف

1 – هل تملك الهيئة إحصائية دقيقة تتعلق بعدد خطوط الاتصالات التي لا تحمل بيانات شخص أو مؤسسة أو شركة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم عدد هذه الخطوط؟ مع بيان عددها في كل شركة من الشركات المشغلة.

2 – هل تلزم الهيئة الشركات المشغلة بتحديث بيانات العملاء لديها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المدة الزمنية بين كل تحديث وآخر؟

وزير الداخلية

3 – ما الإجراءات الإدارية والقانونية الواجب اتخاذها من الشركات المشغلة في شأن الخطوط التي لا تحمل بيانات أو التي يرفض عملاؤها تحديث بياناتهم؟

4 – هل تمتلك الهيئة ربطا إلكترونيا أو ورقيا مع جهات الدولة ذات الصلة في شأن الوضع القانوني لمالك الخط سواء كان شخصا أو مؤسسة أو شركة؟

كما وجه سؤالا إلى وزير الداخلية:

يمثل الأمن ركيزة أساسية من ركائز تقدم الدول وسلامة شعوبها، ولما كانت المنافذ الحدودية هي خط الدفاع الأول في مواجهة الأخطار لا سيما المتعلقة بتهريب الممنوعات المختلفة، فلا بد من الوقوف على مدى جهوزية هذه المنافذ وكفاءتها في التصدي لكل ما يهدد أمن الوطن، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل تتولى شركة خاصة عملية التفتيش في منفذ العبدلي الحدودي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن العقد الموقع مع الشركة، وكشف بجنسيات العاملين لديها في منفذ العبدلي.

2 – هل تتولى شركات خاصة أمر التفتيش في مختلف المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية؟

3 – كشف بأسماء الشركات والمنافذ التي تتولى التفتيش فيها.

4 – جنسيات العاملين على عملية التفتيش في كل منفذ على حدة.

5 – ما الأسس والمعايير التي على أساسها يُبرم التعاقد مع تلك الشركات؟

6 – ما الدور المناط بهذه الشركات؟ وما دور الأجهزة الأمنية التابعة للدولة في مختلف المنافذ الحدودية في ظل وجود مثل تلك الشركات؟

7 – إحصائية الضبطيات وطبيعتها التي قامت بها تلك الشركة في منفذ العبدلي منذ تاريخ 2017/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ووجه سؤالا اخر إلى وزير الدولة لشؤون البلدية:

وافقت بلدية الكويت والجهات المعنية التابعة لها والجهات الفنية الأخرى في الدولة على بناء مسجد موزة محمد سالم في منطقة بيان قطعة (12)، شاملة المواقف والخدمات والطرق المؤدية للمسجد.

وقد حددت بلدية الكويت والجهات التابعة لها مواقف للسيارات والطرق الرئيسة والفرعية المؤدية للمسجد، إلا أنه لم تؤمن تلك الطرق التي تسهل وصول مرتادي المسجد سواء من المصلين أو المزودين لخدمة المسجد من احتياجات حتى تاريخ ورود هذا السؤال، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– هل باشرت بلدية الكويت باتخاذ الإجراءات الكفيلة لإزالة جميع العوائق والتجاوزات على أملاك الدولة والتي تؤمن رصف الطرق المؤدية للمسجد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات ذات الصلة في إزالة التجاوزات، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بالأسانيد القانونية والاعتبارات التي منعت من تطبيق القانون بإزالة تلك التجاوزات وعرقلة الحركة للوصول إلى المسجد.

العجمي يسأل عن إجراءات «الصحة» لتقييد صرف الأدوية المخدرة في القطاعين العام والخاص؟

أعلن النائب مبارك العجمي عن توجيهه 5 أسئلة إلى كل من وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى وزيري التعليم العالي والتربية

لما كانت أضرار المخدرات لا تقتصر على الفرد المدمن فقط بل تؤثر على المجتمع من جميع الجوانب اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا وعلى الأمن القومي للبلاد بشكل عام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما دور وزارتي التعليم العالي والتربية في مكافحة انتشار تعاطي المخدرات بين أبنائها الطلبة؟

ونص السؤال إلى وزير الصحة على:

يمكن تعريف المخدرات أو الأدوية غير المشروعة على أنها الأدوية التي يحصل عليها بطرق غير شرعية من دون الحاجة إليها من الناحية الطبية، ومن دون الاستشارة، فقد انتشرت تلك السموم من المخدرات والعقاقير المخدرة، حيث يطلق على المخدرات مصطلح أدوية الشارع في بعض الحالات، وتجدر الإشارة إلى أن المخدرات لها تأثيرات مختلفة وغير متوقعة، وهو ما يؤدي إلى حالة من المعاناة للمستخدمين متمثلة في المضاعفات الصحية الخطيرة خصوصا لدى الشباب واليافعين، وتعتمد تلك التأثيرات والمضاعفات على العديد من العوامل المختلفة، مثل كمية المخدرات في الجسم ونوعية تلك المادة المخدرة وعدد أنواع الخدرات التي يتعاطاها الشخص في الوقت نفسه، مع اعتبار مهم للحالة الصحية للشخص ووزنه والحال والمكان الذي قد تعاطى فيه تلك السموم من المخدرات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – القوانين والقرارات المقيدة لصرف الأدوية المخدرة في مرافق وزارة الصحة والقطاع الخاص؟

2 – إجراءات وزارة الصحة لتقييد صرف الأدوية المخدرة في القطاعين العام والخاص؟

3 – عدد حالات إدمان الأدوية المخدرة في مراكز علاج الإدمان خلال السنوات العشر السابقة؟

4 – ما الجهات المسؤولة عن مراقبة وضبط أي تهريب أو تسرب للأدوية المخدرة؟

5 – كم عدد مراكز علاج الإدمان بالكويت؟ وما مدى توافر الكوادر الطبية لها؟ وكم تكلفة العلاج؟

6 – هل تتوافر برامج علاج نفسي وتأهيل اجتماعي بمراكز علاج الإدمان داخل الكويت؟

ونص السؤال إلى وزير الداخلية على

لما كانت مخاطر المخدرات يتجاوز تأثيرها على الفرد المدمن فحسب

مبارك العجمي

بل على المجتمع من جميع الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والأمن القومي للبلاد بشكل عام.

ويعد التشريع القانون هو حجر الزاوية لمواجهة جرائم المخدرات، لذا فإن القانون الكويتي رفع جرائم المخدرات إلى مرتبة الجنائية، وغلظ العقوبة على من استورد أو جلب المخدرات وصولا إلى عقوبة الإعدام، وعلى الرغم من صدور القانون رقم 74 لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وتضمنه عقوبات صارمة مغلظة لا تزال تجارة المخدرات وجلبها وإحرازها وحيازاتها وتعاطيها واستعمالها الشخصي في تفاقم وازدياد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما دور وزارة الداخلية في مكافحة وانتشار المخدرات ومنع تسريبها إلى البلاد؟ وهل أجريت دراسات في هذا الشأن؟ وما مدى كفاية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بحجمها الحالي في النهوض بمسؤولياتها الخطيرة؟

2 – كشف بعدد قضايا المخدرات والخمور التي ضبطت خلال السنوات العشرة الأخيرة، مع بيان النشاط الذي كان محورا للاتهام في هذه القضايا (الجلب – التصنيع – الاتجار – الترويج – التعاطي .. إلخ)

3 – نسبة المواطنين والوافدين والمقيمين في قضايا الاتجار أو التعاطي من 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 – ما السبب الرئيس في ظاهرة انتشار المخدرات؟ وما الإجراءات الكفيلة بالقضاء عليها من جذورها بعد تحديد هذا السبب؟ وما الحل الجذري الحاسم لدرء هذه السموم عن المجتمع ووقايته من شرورها؟

ونص السؤال إلى وزير الكهرباء والماء على:

عادة ما نسمع عن خطورة تلوث البحار بالمخلفات أو منتجات نفطية أو تسرب مياه الصرف الصحي، لكن هناك ملوثا جديدا بدأت الجهات الدولية المعنية بقضايا البيئة تلتفت إليه أخيرا، وهو «الملوحة الزائدة».

وذكرت صحيفة الغارديان البريطانية، إن دول الخليج التي تعتمد بشكل أساسي على تحلية مياه الشرب تواجه تحديا كبيرا مع اتفاع نسبة ملوحة مياه الخليج، ما يجعل استخدامها في المستقبل مستحيلا.

كما أن الملوحة في مياه الخليج العربي عالية نسبيا إلى حد كبير وذلك بسبب التأير المشترك لكل من التبادل المحدود لمَياه الخليج مع مياه المحيط المفتوحة وارتفاع نسبة التبخر الناجمة عن درجات الحرارة العالية، إضافة إلى الصناعات القائمة على تحلية مياه البحر، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة الوزارة المستقبلية لتلبية احتياجات الدولة من المياه؟

2 – في ظل تزايد النمو السكاني، هل وضعت الوزارة خطة لتنمية الموارد المائية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هذه الخطة؟

3 – ما مقترحات الوزارة حول البحث عن التقنيات الحديثة في معالجة مياه الصرف الصحي وتوظيفها في مجالات الري واستصلاح الأراضي وفي أعمال الإنشاء والصناعة؟

4 – ما التدابير البديلة لإصلاح نظام توفير المياه ونظام القياس الذكي الجديد لضمان الاستخدام المتوازن للمياه وترشيد الاستخدام؟

5 – هل توجد خطط توعوية ذكية يكون لها تأثير أكبر في الحد من نمط الاستهلاك الحالي والحفاظ على المياه من الهدر؟

6 – ما الحلول المستقبلية لاستخدام الوسائل التكنولوجية وتطوير الوسائل الفنية في تحلية مياه البحر؟

الكندري: الحكومة نكثت تعهداتها بشأن حماية قائدي الدراجات الهوائية

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري تعليقا على قرار منع استخدام الدرجات الهوائية على جسر جابر، إن «الحكومة تعهدت في جلسة خاصة بحماية قائدي الدراجات الهوائية على جسر جابر وتأمين حارة لهم وتطوير المناطق الجديدة لاستخدام الدراجات وتحديث قانون المرور لمزيد من الحماية، لكنها نكثت بتعهداتها».

وأضاف: «تعازينا لأسرة الفقيدة (الفتاة التي توفيت اليوم دهسا أثناء ممارسة ركوب الدراجة الهوائية على الجسر).. تغمدها الله بوافر رحمته». من جه اخرى اعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن توجيهه سؤالا إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، نص على ما يلي:

فرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات جديدة على أعضاء شبكة من القنوات المالية التي تموّل حزب الله اللبناني من بينهم كويتيون.

وأوضحت وزارة الخزانة الأميركية في بيانها إن هذه الشبكة من الميسرين ماليا والشركات الواجهة تدششت عشرات الملايين من الدولارات من خلال الأنظمة المالية الإقليمية، وأجرت عمليات تبادل العملات وتجارة الذهب والالكترونيات لمصلحة كيانات استخدمت هذه العائدات لتمويل الأنشطة الإرهابية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل تلقت الحكومة الكويتية بلاغات أو شكاوى حول أفراد أو كيانات تجارية أو مالية متهمة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الولايات المتحدة الأميركية أو دول أخرى من تاريخ 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – هل تنسق الولايات المتحدة الأميركية مسبقا مع الحكومة الكويتية في شأن وضع مواطنين أو كيانات تجارية أو مالية على قوائم الإرهاب لديها أو قبل فرض عقوبات عليهم؟ وهل أخطرت أخيرا الكويت بأسماء من وُضعوا ضمن قوائم العقوبات بتهمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل تنسق وزارة الخارجية مع وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة لاتخاذ إجراءات تجاه هؤلاء؟

اجتماع تنسيقي لـ «الحوار الوطني» بين الوسمي والمضف وجوهر

الوسمي والمضف

شهد ديوان النائب الدكتور عبيد الوسمي، مساء يوم الجمعة، اجتماعاً تنسيقياً ضمه والنائبين حسن جوهر ومهلهل المضف.

ويأتي الاجتماع التنسيقي الذي ضم النواب الثلاثة للتشاور في شأن اجتماع الحوار الوطني الذي سيعقد الاثنين المقبل.

المضف لعدد من الوزراء: هل يتقاضى قياديون في وزاراتكم رواتب أخرى غير راتب الوظيفة؟

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل يوجد قياديون أو أعضاء مجالس إدارات في وزاراتكم و (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والمؤسسة العامة للرعاية السكنية) والجهات التابعة لكم يتقاضون رواتب أخرى بالإضافة إلى راتب الوظيفة نفسها؟

2 – هل يتقاضى المذكورون في البند الأول راتبا تقاعديا وهم ما زالوا على رأس عملهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السند القانوني لذلك؟

3 – كشف بأسماء المذكورين في البند الأول مع بيان راتب كل منهم وأي مزايا مالية أو امتيازات أخرى يتقاضونها والمجموع النهائي لما يتقاضاه كل منهم.

الشاهين حول منع ركوب الدراجات على جسر جابر: الحل بمعاقبة المعتدين وإنشاء مسارات منظمة

أسامة الشاهين

علق النائب أسامة الشاهين على التعميم الصادر من وكيل الداخلية بمنع ممارسة رياضة المشي وركوب الدراجات الهوائية على جسر جابر، بعد حادث وفاة فتاة اليوم، حيث قال: «تعازينا لذوي الفتاة – وكل ضحايا الطرق – والحل ليس بالمنع والتضييق على هواة الدراجات الهوائية! بل بمعاقبة المعتدين، وتنفيذ التوصيات النيابية، بمسارات منظمة ومحمية، في كل المحافظات السكنية».